

لا يامر بالفحشاء فهو وان كان علي صورة الدليل العقلي لكان هو هو من سمعه دون من قال انه في قلب ومع ذلك يجوز ان يكون ذلكها بمعنى
 العتق في شئ عي قوله فعل هو مراد بالفتوى ما يشمل الغول والفتوى فرضي انه لو كانت حجة لم يلزم محال فكذا ادلة المحجة علي الصدوق مقطوع
 والاعتقاد والفتوى مراد لا يقر صل الله عليه وسلم احد اعلي باطل قوله لها ويجوز الخلق بمعنى انه لو فرض في الخلق فلا يلزم محال قوله بمعنى
 او مكره مراد به ما يشمل خلاف التوليبي ابي من صبيته انه قلنا فينا في التقطت هو ادراك الامور الدقيقة وهو اخص من العلم قاله الاموي
 قوله لا يشمل النشر مع فان مرع ما يقال قد ثبت انه صل الله عليه وسلم والظاهر اختصاصه الخ لهما خلاف الظاهر بل هو عام لا يتم وان لم
 وسلم طلق وهو يقول انقض الحلال الي الله الطلاق وهذه ادول يكون نور سلا لا حد لكت عندهم من النطقه والترك ما يردون به العتق و
 علي انه مكره وثبت انه نوضامرة ومن شئ وبال قايما وشرب خاير يحتمل ان علي نقد من وقوع جرم من كما هو الالميق منصوص النبوة الا ان
 وبني خلاف التوليبي قوله من نيا نيا عنهم في قولهم ابي حيث لم يفرق بينه وبين ان الكثرة في التسمية مطلقا كقضية بخلاف الرسل فان الكثرة
 بالاختصاصية لهم كتحاج اكثر من اربع قوله وصدقهم في العلم ان الصدوق في قوله لعل قوله تعالى دليل لقوله وصدق له العظيمة وما ثبت
 مرة ينطق بدعوى الرسالة وتارة يتعلق بالاحوال الشرعية وتارة لو اورد ما له بيمينه لغيره فان وقع ما يقال في هذه الآية لبيته
 يتعلق باحوال الناس كما من يد وقران قوله فالاحكام ثلاثة واما وردة الا في بعضهم وليس فيه دلالة علي دعواه ان الظاهر اختصاصه
 لتفصو لنا الاطلاق واما الثالث فهو ادخل في الامانة ولو لم يثبت الواجب بالرسول كما هو المتبادر ويجعل الجواب عن تسليم المتبادر بان
 لعموم الامانة تضمنه جميع ما بعد قوله مطابقة حكم خبر وهو الحق وورد الايات في الرسل دون غيرهم فيشعر بان ذلك المحكي خاصي بهم
 المنسبة المقبولة من الخلافة الواقعة اي للنسبة الواقعية سواء كانت قوله وذاك قال البيضاوي اشارة الي ما احتج به اهل البيت علي قوله من
 خبره صفة كالحجة موجودة والحساب حق او حكما كما في قوله فليما صحت عليه الليل الي قوله ولم يمتدونه وفيه اشارة الي قوله في قوله
 قوله كواقع ولو يجب الاعتقاد كما في كل ذلك لم يثبت كما سلم من كثر في قوله من حكي بهنوا في التقطت حجة قوله كما استنادا في خاصتنا في كثر
 فقال له والبيد بين اقصرت الصلاة ان نسبت يا رسول الله فان الخطة بعد الناقا طلست او انبت بانواعه قوله لم يجادلهم بالفتوى احيى ابي
 ان ذلك كلمة لا تخل كما بين في قوله ايجا با ابي في الجواب لقولك الله الطمينة التي هي احسن طرق الحكماء لانه بحيث يشتمل علي نوع امر قائم
 قادر قوله او سلبا ابي في الجواب لقولك ليس لله شريك قوله لو جاز علي قوله الابله مراد في المعقل قوله في الوجوب العقلي فيه ما تقدم
 الكذب بان يجبر ويحلف ما في الواقع قوله لجان الكذب لم يقل النبي عليه السلام لما التواي في الجواب لقولك لعل قوله في الوجوب العقلي فيه ما تقدم
 الكذب لانه لا يلزم من جواز الكذب عليهم لزم ومكذبه بل جواز كذبه في الجواب لقولك لعل قوله في الوجوب العقلي فيه ما تقدم
 قوله في خبره ابي الحكمي اذ المحجة خبر حكما لا حقيق قوله لتقدمية ما نوصد في العابد المعروض بالحرف مع نفاك شرط جوازها وهو ان يحرمها
 الخ بيان للملازمة والتقدم يعني الاخبار عن الصدوق في الخبر قوله في الجواب لقولك لعل قوله في الوجوب العقلي فيه ما تقدم
 من كونه من سلا الله ما يليق عتقه قوله النازل له مثل له الي يقيد ان دلا
 له المحجة علي صدق الرسل وصدقه لان صدق عهدي الخ قوله لعل قوله في الوجوب العقلي فيه ما تقدم
 وضعية وهو احد اقوال ثلاثة وقيل عادية وقيل عقلية وانما عتقه
 نهما في دية وذلك فان من قال ان لهذا الجبل حجر يقطع بقوله كل
 من

لا يامر بالفحشاء فهو وان كان علي صورة الدليل العقلي لكان هو هو من سمعه دون من قال انه في قلب ومع ذلك يجوز ان يكون ذلكها بمعنى
 العتق في شئ عي قوله فعل هو مراد بالفتوى ما يشمل الغول والفتوى فرضي انه لو كانت حجة لم يلزم محال فكذا ادلة المحجة علي الصدوق مقطوع
 والاعتقاد والفتوى مراد لا يقر صل الله عليه وسلم احد اعلي باطل قوله لها ويجوز الخلق بمعنى انه لو فرض في الخلق فلا يلزم محال قوله بمعنى
 او مكره مراد به ما يشمل خلاف التوليبي ابي من صبيته انه قلنا فينا في التقطت هو ادراك الامور الدقيقة وهو اخص من العلم قاله الاموي
 قوله لا يشمل النشر مع فان مرع ما يقال قد ثبت انه صل الله عليه وسلم والظاهر اختصاصه الخ لهما خلاف الظاهر بل هو عام لا يتم وان لم
 وسلم طلق وهو يقول انقض الحلال الي الله الطلاق وهذه ادول يكون نور سلا لا حد لكت عندهم من النطقه والترك ما يردون به العتق و
 علي انه مكره وثبت انه نوضامرة ومن شئ وبال قايما وشرب خاير يحتمل ان علي نقد من وقوع جرم من كما هو الالميق منصوص النبوة الا ان
 وبني خلاف التوليبي قوله من نيا نيا عنهم في قولهم ابي حيث لم يفرق بينه وبين ان الكثرة في التسمية مطلقا كقضية بخلاف الرسل فان الكثرة
 بالاختصاصية لهم كتحاج اكثر من اربع قوله وصدقهم في العلم ان الصدوق في قوله لعل قوله تعالى دليل لقوله وصدق له العظيمة وما ثبت
 مرة ينطق بدعوى الرسالة وتارة يتعلق بالاحوال الشرعية وتارة لو اورد ما له بيمينه لغيره فان وقع ما يقال في هذه الآية لبيته
 يتعلق باحوال الناس كما من يد وقران قوله فالاحكام ثلاثة واما وردة الا في بعضهم وليس فيه دلالة علي دعواه ان الظاهر اختصاصه
 لتفصو لنا الاطلاق واما الثالث فهو ادخل في الامانة ولو لم يثبت الواجب بالرسول كما هو المتبادر ويجعل الجواب عن تسليم المتبادر بان
 لعموم الامانة تضمنه جميع ما بعد قوله مطابقة حكم خبر وهو الحق وورد الايات في الرسل دون غيرهم فيشعر بان ذلك المحكي خاصي بهم
 المنسبة المقبولة من الخلافة الواقعة اي للنسبة الواقعية سواء كانت قوله وذاك قال البيضاوي اشارة الي ما احتج به اهل البيت علي قوله من
 خبره صفة كالحجة موجودة والحساب حق او حكما كما في قوله فليما صحت عليه الليل الي قوله ولم يمتدونه وفيه اشارة الي قوله في قوله
 قوله كواقع ولو يجب الاعتقاد كما في كل ذلك لم يثبت كما سلم من كثر في قوله من حكي بهنوا في التقطت حجة قوله كما استنادا في خاصتنا في كثر
 فقال له والبيد بين اقصرت الصلاة ان نسبت يا رسول الله فان الخطة بعد الناقا طلست او انبت بانواعه قوله لم يجادلهم بالفتوى احيى ابي
 ان ذلك كلمة لا تخل كما بين في قوله ايجا با ابي في الجواب لقولك الله الطمينة التي هي احسن طرق الحكماء لانه بحيث يشتمل علي نوع امر قائم
 قادر قوله او سلبا ابي في الجواب لقولك ليس لله شريك قوله لو جاز علي قوله الابله مراد في المعقل قوله في الوجوب العقلي فيه ما تقدم
 الكذب بان يجبر ويحلف ما في الواقع قوله لجان الكذب لم يقل النبي عليه السلام لما التواي في الجواب لقولك لعل قوله في الوجوب العقلي فيه ما تقدم
 الكذب لانه لا يلزم من جواز الكذب عليهم لزم ومكذبه بل جواز كذبه في الجواب لقولك لعل قوله في الوجوب العقلي فيه ما تقدم
 قوله في خبره ابي الحكمي اذ المحجة خبر حكما لا حقيق قوله لتقدمية ما نوصد في العابد المعروض بالحرف مع نفاك شرط جوازها وهو ان يحرمها
 الخ بيان للملازمة والتقدم يعني الاخبار عن الصدوق في الخبر قوله في الجواب لقولك لعل قوله في الوجوب العقلي فيه ما تقدم
 من كونه من سلا الله ما يليق عتقه قوله النازل له مثل له الي يقيد ان دلا
 له المحجة علي صدق الرسل وصدقه لان صدق عهدي الخ قوله لعل قوله في الوجوب العقلي فيه ما تقدم
 وضعية وهو احد اقوال ثلاثة وقيل عادية وقيل عقلية وانما عتقه
 نهما في دية وذلك فان من قال ان لهذا الجبل حجر يقطع بقوله كل
 من